العمالة الأجنبية في العراق: التحديات الراهنة والحلول المستقبلية لتحقيق التنمية المستدامة

Foreign Labor in Iraq: Current Challenges and Future Solutions for Achieving Sustainable Development

م.م رعد خضير صليبي

Raad Khadir Salibi

جامعة بغداد / مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

raad.k@cis.uobaghdad.edu.iq

م.م زمن محمد جبار

Zmian Muhammad Jabbar

جامعة النهرين

zamnmohmmed07@gmail.com

الملخص:

بعد عام ٢٠٠٣، شهد العراق تغيرات اقتصادية كبيرة، مما أدى إلى تدفق أعداد كبيرة من العمالة الأجنبية، خاصة من الدول الآسيوية. جاء ذلك نتيجة توسع المشاريع الاستثمارية وتسارع التنمية، حيث وجد أصحاب العمل أن العمالة الأجنبية أكثر استعدادًا للعمل لساعات طويلة وبأجور أقل من العمالة المحلية، تتركز العمالة الأجنبية في مجالات مثل البناء، النظافة، المطاعم، والفنادق، مما ساهم في سد النقص في بعض القطاعات. ومع ذلك، فإن هذه الظاهرة أثرت سلبًا على فرص العمل المتاحة للعراقيين، وزادت من معدلات البطالة بينهم، خاصة في القطاع الخاص ، كما أن وجود أعداد كبيرة من العمالة غير المسجلة أدى إلى مشاكل في تنظيم سوق العمل، بالإضافة إلى تأثيرات اجتماعية واقتصادية، مثل عدم الاستقرار الوظيفي وارتفاع معدلات الجريمة ، لتحقيق التنمية المستدامة، يحتاج العراق إلى وضع سياسات واضحة لتنظيم العمالة الأجنبية، وخلق فرص عمل عادلة للمواطنين، مع تعزيز دور القطاع الخاص في استيعاب العمالة المحلية.

الكلمات المفتاحية : العراق ، العمالة الاجنبية ، التنمية المستدامة ، البطالة ، العمالة الوافدة

ABSTRICT

After 2003, Iraq experienced significant economic changes, leading to an influx of foreign labor, especially from Asian countries, This was driven by the expansion of investment projects and rapid economic development, as employers found foreign workers more willing to work long hours for lower wages compared to local workers, Foreign labor is mainly concentrated in sectors such as construction, cleaning, restaurants, and hotels, helping to fill workforce shortages in certain industries. However, this phenomenon has negatively impacted employment opportunities for Iraqis, increasing unemployment rates, particularly in the private sector ,Additionally, the presence of large numbers of unregistered foreign workers has created challenges in labor market regulation, along with social and economic consequences such as job insecurity and rising crime rates, To achieve sustainable development, Iraq needs to implement clear policies to regulate foreign labor, create fair job opportunities for its citizens, and strengthen the role of the private sector in absorbing the local workforce.

The keywords : Iraq, foreign labor, sustainable development, unemployment, and incoming labor.

المقدمة :

تعد العمالة الأجنبية جزءًا حيويًا من اقتصادات العديد من الدول حول العالم، وقد أصبح وجودها أمرًا لا غنى عنه في العديد من القطاعات الاقتصادية التي تواجه نقصًا في الكوادر البشرية الماهرة أو في البلدان التي تعاني من تحديات اقتصادية معقدة. في العراق، تتزايد أعداد العمالة الأجنبية بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، ويعود ذلك إلى مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى حاجة العراق إلى استقدام العمالة من الخارج لسد

احتياجات سوق العمل في قطاعات حيوية مثل البناء والنفط والخدمات ، ويواجه العراق العديد من التحديات الداخلية التي تحد من قدرته على تلبية احتياجات سوق العمل من خلال العمالة المحلية ، على الرغم من توفر قوى عاملة شابة وكبيرة العدد، إلا أن هناك فجوة ملحوظة في المهارات المطلوبة، بالإضافة إلى تراجع مستويات التعليم والتدريب في بعض المجالات، مما يضطر الشركات إلى الاعتماد بشكل كبير على العمالة الأجنبية ، من جهة أخرى، أوجد هذا الاعتماد تحديات جديدة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، حيث أدى تدفق العمالة الأجنبية إلى تأثيرات متعددة مثل زيادة الضغط على السوق المحلية، وتفاقم معدلات البطالة، وظهور مشاكل قانونية واجتماعية تتعلق بحقوق العمالة الأجنبية ، وإن تأثير العمالة الأجنبية في العراق لا يقتصر فقط على اقتصاد الدولة، بل يمتد إلى المجالات الاجتماعية والسياسية أيضًا، حيث تثير هذه الظاهرة تساؤلات حول جدوى السياسات الحكومية المتعلقة بسوق العمل وتنظيمها للعمالة الأجنبية. بالإضافة إلى ذلك، يتطلب الوضع الراهن بحثًا معمقًا لتحليل التحديات التي تواجهها العمالة الأجنبية في العراق، ومدى تأثيرها على سوق العمل المحلي، وكذلك استكشاف الحلول الممكنة التي يمكن أن تسهم في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، بما يضمن استفادة العراق من هذه العمالة بما يتناسب مع تطلعاته نحو التنمية المستدامة.

اشكالية البحث :

تكمن في تأثير تزايد العمالة الأجنبية على سوق العمل في العراق بعد عام ٢٠٠٣. رغم أن هذه العمالة ساهمت في تسريع عجلة التنمية الاقتصادية، إلا أن دخولها بكثرة، سواء بشكل قانوني أو غير قانوني، أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة بين المواطنين العراقيين، خاصة بين الشباب والخريجين ، العمالة الأجنبية، التي تعمل بأجور أقل وفي ظروف غير مرغوب فيها من قبل العمال المحليين، تنافس العمالة العراقية على الوظائف، مما يزيد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية ، هذا التنافس غير المتكافئ يعزز من حالة عدم التوازن في سوق العمل ويؤثر على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في البلاد.

اهمية البحث :

تكمن أهمية الموضوع في فهم تأثير العمالة الأجنبية على مختلف جوانب الاقتصاد والمجتمع في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، هذه العمالة أسهمت في تسريع التنمية الاقتصادية من خلال مشاركتها في قطاعات حيوية مثل البناء والمقاولات ، ولكن في المقابل، تنافست العمالة الأجنبية مع العمال المحليين، مما أدى إلى زيادة معدلات البطالة بين العراقيين، خاصة بين الشباب والخريجين، هذا التنافس أثر على استقرار سوق العمل المحلي وأدى إلى عدم توازن في الفرص المتاحة ، من المهم أيضًا أن يكون هناك توازن بين استقدام العمالة الأجنبية وتوفير فرص عمل كافية للعراقيين لضمان تحقيق التنمية المستدامة.

فرضية البحث:

تنطلق فرضية البحث من نقطة جوهرية هي "زيادة العمالة الأجنبية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، سواء بشكل قانوني أو غير قانوني، ساهمت في تسريع عجلة التنمية الاقتصادية، لكنها أدت في الوقت نفسه إلى تفاقم مشكلة البطالة بين العراقيين، خاصة بين الشباب والخريجين، مما يتطلب اتخاذ سياسات تنظيمية توازن بين الاستفادة من العمالة الأجنبية وتوفير فرص العمل للعراقيين."

اولا : تعريف العمالة الأجنبية في العراق

العمالة الأجنبية تشير إلى عدد الأفراد الذين يعملون بالفعل أو الذين هم مستعدون للعمل خلال فترة زمنية معينة، وتتمثل في تلك الفئة من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٦٥ سنة ، وتُعرف هذه الفئة بالسكان النشطين اقتصادياً أو بالقوة البشرية وباستثناء الفئات التي لا تنتمي إلى قوة العمل، يُطلق على هؤلاء السكان اسم "السكان غير الفعالين" أو "السكان غير النشطين اقتصادياً" ، وتشمل هذه الفئات الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة أو تزيد عن ٦٥ سنة، بالإضافة إلى ربات البيوت، وطلاب المدارس والجامعات، والأشخاص الذين يعانون من إعاقات تمنعهم من العمل، والأشخاص الذين لا يرغبون في العمل، وكذلك السجناء

والمتسولين ، على الرغم من أن التعريف السابق لقوة العمل يبدو بسيطاً وواضحاً، إلا أنه يثير بعض القضايا المعقدة ، على سبيل المثال، الشخص الذي يدعي قدرته ورغبته في العمل، ولكن أصحاب الأعمال يعتبرونه غير مؤهل للعمل ويرفضون توظيفه ، كما يمكن أن يواجه الشخص الذي يرغب في نوع معين من العمل صعوبة في إيجاده، رغم توفر أنواع أخرى من العمل ، يتأثر عرض العمل بعدد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية مثل حجم السكان، ساعات العمل، نسبة السكان في سن العمل، حرية اختيار العمل، التركيب السكاني من حيث الجنس والعمر، والهجرة [١] .

وقد عرفت الاتفاقية الدولية لمنظمة العمل الدولية في المادة (١١) العمال الأجانب (الوافدين) بأنهم الأشخاص الذين يهاجرون من بلد إلى آخر بغرض شغل وظيفة معينة، ويختلف هذا عن العمل الذي يكون لصالح الشخص نفسه. وتشمل هذه الفئة أي شخص يتم قبوله قانوناً كعامل مهاجر، مع استثناء بعض الفئات مثل عمال الحدود، والبحارة القادمين للتدريب والتعليم، والفنانين، والأشخاص الذين يمارسون مهن حرة ويدخلون البلاد لفترة قصيرة [٢] .

وبناءً على ما سبق، يمكن تعريف العمالة الأجنبية على أنها الأشخاص الذين دخلوا العراق بشكل قانوني بهدف العمل مقابل أجر متفق عليه ، أما مكاتب استقدام العمال الأجانب فهي شركات خاصة تقوم بالتنسيق مع أصحاب الأعمال لتوفير العمالة مقابل مبلغ يتم الاتفاق عليه في العقد المبرم بين الطرفين.

ثانيا: إحصائيات العمالة الأجنبية في العراق

شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ تحولًا جذريًا في اقتصاده مع ظهور شركات الاستثمار وتسارع التنمية، مما أدى إلى استقطاب أعداد كبيرة من العمالة الأجنبية، سواء بطرق مشروعة أو غير منظمة ، خصوصًا من الهند، بنغلاديش، باكستان، الفلبين ودول آسيوية أخرى، وجاء

---

[١] رندا طلال حسن ، دور العمالة الاجنبية في ارتفاع مؤشر الفقر في الدول النامية – العراق انموذجاً ، مجلة كلية الامام الكاظم (ع) ، المجلد ٨ ، العدد ١ ، ٢٠٢٤ ، ص ١٢٣.

[٢] ريام لزام عبد ، علي احسان ارحيم ، التنظيم القانوني لمكاتب العمال الاجانب في القانون العراقي ، المجلة القانونية ، المجلد ١٩ ، العدد ٦ ، ٢٠٢٤ ، ص ٣٥٧٠ .

ذلك نتيجة لانخفاض أجورهم مقارنة بالعامل المحلي، مما جعلهم الخيار المفضل في العديد من القطاعات ، وتتركز العمالة الوافدة، خصوصًا الآسيوية، في مجالات الخدمات مثل المقاولات، النظافة، التجارة، المطاعم، والفنادق، حيث يقبلون العمل بأجور منخفضة وفي ظروف لا يفضلها العامل الوطني ، ورغم دورهم في سد النقص الحاصل في سوق العمل وتعزيز التنمية، إلا أن ذلك يحمل مخاطر، أبرزها زيادة البطالة بين المواطنين نتيجة المنافسة غير المتكافئة ، ويؤثر هذا الوضع على استقرار الأمن الوظيفي، مما قد يؤدي إلى تداعيات اجتماعية، مثل ارتفاع معدلات الجريمة وعدم التوازن في سوق العمل المحلي. [١] .

إذ إن ازدياد أعداد العمالة الأجنبية الوافدة عن الحد المألوف يشكل خطراً على الوضع الأمني لما يترتب على هذه الزيادة من مشاكل اجتماعية كثيرة ومتنوعة ترافق تلك الأعداد الهائلة وتؤثر على نسيج المجتمع العراقي وتماسكه؛ لأن الكثير منها تختلف عاداتها وتقاليدها وديناتها وتتمايز، الأمر الذي يدعو إلى تفاقم معدلات الجريمة مستقبلاً ، وهذه العمالة بأعدادها غير المألوفة من شأنها أن تقوم بارتكاب جرائم كالسرقة والتزوير وترويج المخدرات وظاهرة التسول وجريمة الاتجار بالبشر، فضلاً عن ارتكاب جرائم أخرى تعد أكثر خطورة، كجرائم تمرير المكالمات الدولية وجريمة التجسس وغيرها من الجرائم التي لها تأثير مباشر على الأمن الداخلي والخارجي للبلاد[٢] .

ويمكن القول إن تقدير عدد العمال الأجانب في العراق يتفاوت بناءً على المصدر الزمني والتقارير الحكومية، حيث إن عددهم يتأثر بالمشاريع الاقتصادية الكبرى والاحتياجات المؤقتة التي تستدعي استقدام الأيدي العاملة ، ويظل قطاع البناء والنفط الأكثر استيعابًا للعمال الأجانب ، كما أن وجود الشركات الأجنبية في العراق يعزز من فرص العمالة الأجنبية، حيث يتم جلب موظفين متخصصين لتولي الوظائف الفنية والإدارية التي تتطلب مستوى عالٍ من المهارة.

---

[١] نجوان محمد راضي وعماد جبار عباس و فلاح ساهي خلف ، إصلاح قواعد قانون الإقامة العراقي وانعكاسه على العمالة الوافدة ، مجلة جامعة تكريت للحقوق ، المجلد ٨ ، العدد ١ ، ٢٠٢٤ ، ٤٤٠.

[٢] أسيل عمر مسلم الخالد ، التنظيم القانوني للعمالة الوافدة إلى العراق (دراسة مقارنة) ، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية ، المجلد ٩ ، العدد ٣ ، ٢٠١٧ ، ص ٢٧٥.

ثالثا: الاعتماد على العمالة الأجنبية في القطاعات الحيوية

يعد القطاع النفطي من أكبر القطاعات التي تعتمد على العمالة الأجنبية، نظراً للتطور التكنولوجي المتسارع في صناعة النفط والغاز، التي تتطلب خبرات فنية عالية لا تتوفر بالضرورة في السوق المحلي ، وبالنسبة للعراق، الذي يمتلك احتياطيات ضخمة من النفط، يعتبر الاعتماد على العمالة الأجنبية أمرًا حيويًا لضمان تنفيذ المشاريع الكبرى في هذا القطاع بشكل فعال وبتكنولوجيا متقدمة ، إضافة إلى النفط، يعتمد قطاع البناء في العراق بشكل كبير على العمالة الأجنبية، خصوصًا في المشاريع العمرانية الكبرى مثل بناء المجمعات السكنية، والمشاريع التجارية، ومشاريع البنية التحتية. العمالة الأجنبية في هذا القطاع توفر اليد العاملة الماهرة التي تفتقر إليها السوق المحلية، كما أنها تساهم في تسريع وتيرة العمل في المشاريع الإنشائية الضخمة ، كذلك، تسهم العمالة الأجنبية في قطاع الخدمات، بما في ذلك التخصصات الطبية، والتعليمية، والفندقية، وغيرها من القطاعات التي تحتاج إلى موظفين في مجالات محددة. وفي حين أن العديد من هذه الوظائف يمكن أن يشغلها موظفون محليون، إلا أن الافتقار إلى التدريب المتخصص والمهارات الحديثة في بعض المجالات يعزز من دور العمالة الأجنبية في تلبية احتياجات السوق. [١] .

رابعا: القوانين والتشريعات المتعلقة بالعمالة الأجنبية في العراق

تخضع العمالة الأجنبية في العراق للعديد من القوانين والتشريعات التي تهدف إلى تنظيم عملية استقدامها وتحديد حقوق وواجبات العمال الأجانب ، من أبرز هذه القوانين قانون العمل

[١] كرار حيدر ، أثر العمالة الأجنبية غير الشرعية على العراق ، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ، ٢٠٢٤ ، متاح على الرابط الالكتروني الاتي : https://www.alnahrain.iq/post/1195

العراقي رقم ٣٧ لعام ٢٠١٥، الذي ينظم شروط عمل العمال الأجانب في البلاد وفق هذا القانون هناك عدة شروط لدخول الاجنبي وخروجه من العراق[١] :

أولاً: أن يكون لديه جواز أو وثيقة سفر نافذتين مدة لا تقل عن ستة أشهر وصالحتين الدخول جمهورية العراق أو الخروج منها.

ثانياً: أن يكون حائزا على سمة دخول نافذة المفعول عند دخوله مؤشرة في جواز سفره أو وثيقة سفره بختم الدخول عند قدومه إلى جمهورية العراق وبختم الخروج عند مغادرته لها.

ثالثا: ثبوت خلوه من الأمراض السارية والمعدية والعوز المناعي المكتسب على وفق القانون.

رابعا : أن يسلك في دخوله وخروجه من وإلى أراضي جمهورية العراق المنافذ الحدودية الرسمية وبعد التأشير على جواز أو وثيقة سفره بختم الدخول عند قدومه إلى جمهورية العراق ويختم الخروج عند مغادرته لها..

وعلى ضابط الإقامة في مراكز الإقامة والجوازات في المنافذ الحدودية العراقية إحالة أي أجنبي كان قاصدا دخول الأراضي العراقية إذا ثبت في جواز أو وثيقة سفره تحريف في البيانات الشخصية أو التأشيرات العراقية وغير العراقية أو تلاعي، في الصورة المثبتة في الجواز أو وثيقة سفره الى الجهات المختصة للتحقيق بذلك مع مراعاة مبدأ المقابلة بالمثل [٢].

أما فيما يخص جواز السفر، فقد عرفت المادة (١/ سابعاً) من قانون جوازات السفر العراقي الجواز بأنه "المستند الذي تصدره الدولة للمواطن العراقي بغرض السفر إلى خارج العراق أو العودة إليه"، ويحتوي الجواز على عدة صفحات مرقمة تشمل معلومات مثل رقم الإصدار، تاريخ الإصدار، تاريخ انتهاء الجواز، اسم حامل الجواز، وتفاصيل أخرى عن والديه وموطنه ، كما سمح المشرع العراقي للأجنبي بالدخول باستخدام وثيقة سفر في حال عدم امتلاكه لجواز سفر ،

[١] المادة (٣) الفصل الثاني ، قانون إقامة الأجانب رقم (٧٦) لسنة ٢٠١٧ ، جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٤٤٦٦ ، ٢٣/ ١٠ /٢٠١٧ ، ص ٣-٤.

[٢] المادة (٤) الفصل الثاني ، قانون إقامة الأجانب رقم (٧٦) لسنة ٢٠١٧ ، جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٤٤٦٦ ، ٢٣/ ١٠ /٢٠١٧ ، ص ٤.

وعرفت المادة (١/ تاسعاً) من قانون جوازات السفر وثيقة السفر بأنها "المستند الذي تصدره الدولة للسفر خارج العراق أو العودة إليه في الظروف الاستثنائية" [١]

ويمكن القول أن العمالة الأجنبية لا يمكنها العمل في العراق إلا إذا حصلوا على تأشيرات وتصاريح عمل من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ويجب على أصحاب العمل التقديم للحصول على تصاريح إقامة للعمال الأجانب ، ومع ذلك، فإن هناك تحديات كبيرة في تنفيذ هذه القوانين، حيث يواجه العديد من العمال الأجانب صعوبات في الحصول على تأشيرات أو تصاريح إقامة، مما يخلق مشاكل قانونية تتعلق بحقوق العمال ، كما أن الرقابة على تطبيق القوانين الخاصة بالعمالة الأجنبية تكون أحيانًا غير كافية، مما يزيد من استغلال بعض العمال الأجانب في بعض القطاعات، وبالتالي تبرز الحاجة لتحديث وتفعيل هذه القوانين لضمان حقوقهم وتحقيق بيئة عمل آمنة.

خامسا: الوضع الاجتماعي للعمالة الأجنبية

من المعروف بأن الفرد وبلا شك مهما ابتعد عن بلاده لأي سبب من الأسباب يبقى متمسكاً بعاداته وتقاليده بل ويحاول تطبيقها ونشرها في البلد المستقبل له لولائه وحبه لبلده، وبعض العمالة الوافدة لها عادات وتقاليد تمثل خطراً كبيراً على أمن البلد المستقبل لذلك العامل بل وأن أكثر تلك العادات والتقاليد تشكل خطراً كبيراً على أمن المجتمع وسلامته التي تسعى جميع البلدان قاطبة إلى حمايته، فغالباً ما تنتشر جرائم الانحرافات الأخلاقية وجرائم السرقة والرشوة والتزوير والتسول والقتل والدعارة وترويج المخدرات والمسكرات فضلاً عن جرائم التجسس ، وهذا يساهم في زرع بذوراً خطيرة للجريمة في المجتمع العراقي، خاصة وأن من أهم المشاكل الرئيسية التي يواجهها أصحاب العمل أو الشركات هروب العمالة فنلاحظ أن الشركة أو المؤسسة وبعد تكفلها بتكاليف استقدام العامل وسكنه ومواصلاته، فضلاً عن تدريبه وتأهيله لمدة قد تطول أحياناً وبعد تحسن عمله وإنتاجه قد يهرب إلى شركة أخرى أو إلى السوق الحر،

[١] المادة (١) ، قانون جوازات السفر العراقي رقم (٣٢) اسنة ٢٠١٥ ، جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٤٣٨١ ، ٢١/ ٩ /٢٠١٥ ، ص ١.

وبالتالي فأن إدارة العمل قد تحمل تلك الشركات أو أصحاب العمل مسؤولية هروب العامل وتفرض عليها عقوبات عند القبض على ذلك العامل ، ولابد من عدم تحميل مسؤولية هروب العمالة أو التخفيف من تلك المسؤولية خاصة وأنه قد ينتج عن ذلك الهروب خطر يهدد أمن وسلامة الدولة في حالة تبليغ الجهات المختصة حال هروبهم [١] .

ويمكن القول أن تثير العمالة الأجنبية، وخاصة في القطاعات التي تتضمن أعدادًا كبيرة من العمالة الوافدة، بعض الانقسامات الاجتماعية والتوترات بين المواطنين والعمال الأجانب ، لكن من جهة أخرى يساهم تدفق العمالة الأجنبية في نقل المعرفة والخبرات الجديدة إلى العراق، ويعتبر هذا عنصراً مهماً في تحسين مهارات القوى العاملة المحلية من خلال التواصل والعمل المشترك.

سادسا : التوجهات المستقبلية للعمالة الأجنبية في العراق

من المتوقع أن تشهد العمالة الأجنبية في العراق تغيرات كبيرة في المستقبل نتيجة للتطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تمر بها البلاد ، ومع استمرار المشاريع الاستثمارية والتوسع في القطاعات المختلفة مثل النفط، البناء، والخدمات، سيظل الطلب على العمالة الأجنبية قائمًا، لكن بأسلوب أكثر تنظيمًا لضمان تحقيق توازن في سوق العمل ، وتسعى الحكومة العراقية إلى تبني سياسات جديدة لتنظيم العمالة الأجنبية، من خلال وضع قيود على استقدام العمالة غير الماهرة والتركيز على جلب الخبرات التي تساهم في تطوير الاقتصاد الوطني ، كما أن هناك توجهًا متزايدًا نحو تعزيز دور العمالة المحلية من خلال برامج تدريب وتأهيل تستهدف الشباب العراقيين، مما يساعدهم على المنافسة في سوق العمل وتقليل الاعتماد على العمالة الوافدة، علاوة على ذلك من المتوقع أن تشهد السنوات القادمة تطورًا في آليات مراقبة العمالة الأجنبية، من خلال تشديد القوانين المتعلقة بإقاماتهم وتصاريح عملهم، لضمان دخولهم البلاد بطريقة قانونية وتحت إشراف الجهات المختصة. كما سيتم تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لإيجاد حلول مستدامة تضمن تحقيق التنمية الاقتصادية دون التأثير

[١] أسيل عمر مسلم الخالد ، مصدر سابق ، ص ٥٧٥.

السلبي على فرص العمل للمواطنين العراقيين، وبشكل عام يتجه العراق نحو تحقيق توازن بين الاستفادة من العمالة الأجنبية وتحقيق الاستقرار في سوق العمل المحلي، من خلال سياسات تنظيمية مدروسة وبرامج دعم للعمالة الوطنية تضمن خلق فرص عمل عادلة للجميع[١] .

ومن أجل تنظيم العمالة الأجنبية، وتسهيل انخراطها في سوق العمل، فتحت مديرية الإقامة في وزارة الداخلية باب التقديم لتكييف الوضع القانوني للعمالة الأجنبية المخالفة، بدءاً من ٢٥ تشرين الثاني ٢٠٢٤ ولمدة شهر ، وأن القرار يشمل العمالة من الجنسيات السورية والبنغالية والباكستانية، بما في ذلك الذين دخلوا عبر منافذ إقليم كردستان العراق البرية والجوية، وأن هذا الإجراء يهدف إلى تحويل العمال الأجانب المخالفين الذين يعملون دون إقامة قانونية، إلى إقامة مشروعة، تشمل إجازة عمل صالحة لمدة عام كامل [٢] .

ويمكن القول أن العراق سيظل يعتمد على العمالة الأجنبية في بعض القطاعات لفترة طويلة ، ومع ذلك من الضروري أن تسعى الحكومة إلى تحقيق توازن بين توظيف العمالة الأجنبية وتنمية مهارات العمال المحليين، من خلال برامج التدريب والتأهيل المستمر ويجب أن تتم معالجة العديد من القضايا المرتبطة بالعمالة الأجنبية بما يتماشى مع احتياجات العراق المستقبلية، التي تهدف إلى بناء اقتصاد مستدام يعتمد في المقام الأول على موارد بشرية محلية مدربة.

الخاتمة :

تعد العمالة الأجنبية في العراق أحد العناصر الحيوية التي تساهم بشكل كبير في تنشيط الاقتصاد الوطني، لا سيما في القطاعات التي تتطلب مهارات وخبرات متخصصة لا تتوافر بشكل كافٍ في السوق المحلي ، ومع تنامي الأعداد المتزايدة للعمالة الأجنبية في البلاد، خاصة في القطاعات النفطية، الإنشائية، والخدمية، أصبحت هذه العمالة تشكل جزءًا أساسيًا من

---

[١] شفق نيوز ، **شركات العمالة الأجنبية تعمق أزمة البطالة في العراق (صور)** ، ٢٤ / ١ / ٢٠٢٥ ، **متاح على الرابط الالكتروني الاتي : https://n9.cl/11x39**

[٢] السومرية نيوز ، كم عدد العمالة الأجنبية المرخصة في العراق؟ ، ٢٨ / ١١ / ٢٠٢٤ ، متاح على الرابط الاتي :
https://n9.cl/txj5ui

استراتيجيات التنمية الوطنية في العراق ، ومع ذلك فإن الاعتماد الكبير على العمالة الأجنبية يثير العديد من التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي لا يمكن تجاهلها ، وعلى الصعيد الاقتصادي، قد تسهم العمالة الأجنبية في تسريع تنفيذ المشاريع الكبرى وتحقيق بعض الأهداف التنموية قصيرة المدى، إلا أن هناك تداعيات على العمالة المحلية تتمثل في تزايد معدلات البطالة، الضغط على الأجور، وانخفاض الطلب على بعض المهارات المحلية ، وهذه التحديات الاقتصادية تضع الحكومة العراقية أمام مسؤولية كبيرة في تنظيم سوق العمل وخلق فرص عمل حقيقية للمواطنين، مع تعزيز دور التدريب المهني والتعليم الفني لتمكين القوى العاملة المحلية من تلبية احتياجات السوق ، ومن الناحية الاجتماعية، فإن العمالة الأجنبية قد تساهم في خلق نوع من الانقسامات والتوترات الاجتماعية بين المجتمعات المحلية والعمال الأجانب ، هذا التحدي يستدعي ضرورة وضع سياسات متوازنة تضمن حقوق العمال الأجانب مع احترام الثقافة المحلية واحتياجات المجتمع. كما أن التحديات القانونية المتعلقة بالإقامة، تصاريح العمل، وظروف الحياة قد تؤثر بشكل كبير على حقوق العمال الأجانب، مما يتطلب تحديث التشريعات والقوانين الخاصة بالعمالة الأجنبية بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وفي إطار تحقيق التنمية المستدامة، يجب أن تركز السياسات الحكومية على تعزيز الإنتاجية المحلية من خلال تنمية مهارات الموارد البشرية، فضلاً عن خلق بيئة اقتصادية جاذبة للاستثمار المحلي والدولي ، فبدلاً من الاعتماد المفرط على العمالة الأجنبية، يمكن للعراق أن يستفيد من العمالة الوافدة في المجالات التي تحتاج إلى خبرات متخصصة، مع التركيز على توفير فرص عمل للشباب العراقي في القطاعات الأخرى ، ويمكن القول إن العراق بحاجة إلى استراتيجية شاملة ومتكاملة لإدارة العمالة الأجنبية بشكل يحقق التوازن بين استغلال الفرص التي توفرها هذه العمالة وبين تمكين القوى العاملة المحلية ، هذه الاستراتيجية يجب أن تركز على استثمار التدريب والتعليم والتقنيات الحديثة، فضلاً عن تحديث التشريعات لضمان حقوق جميع الأطراف المعنية ، ومن خلال هذه السياسات المتكاملة يمكن للعراق أن يحقق تنمية اقتصادية مستدامة، ويضمن لمواطنيه فرص عمل حقيقية، مع تحقيق التقدم في مختلف القطاعات.

المؤتمر الخامس عشر لمركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية
العدد ٨

التوصيات:

باتباع هذه التوصيات، يمكن تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة تضمن توفير فرص العمل للمواطنين العراقيين وفي نفس الوقت الاستفادة من الخبرات والمهارات التي قد يجلبها العمال الأجانب.

١. **وضع سياسات تنظيمية صارمة** : يجب على الحكومة وضع سياسات واضحة لتنظيم دخول العمالة الأجنبية، مع التأكد من أن العمال الأجانب يعملون في المجالات التي يعاني فيها السوق المحلي من نقص في الأيدي العاملة.

٢. **تشجيع التعليم والتدريب المهني** :من الضروري توفير برامج تدريبية وتأهيلية للشباب العراقيين لتمكينهم من المنافسة في سوق العمل مع العمالة الأجنبية. يجب أن تركز هذه البرامج على المهارات المطلوبة في القطاعات التي تشهد طلبًا مرتفعًا مثل التكنولوجيا والبناء.

٣. **تحفيز القطاع الخاص لتوظيف العمالة المحلية** :ينبغي تقديم حوافز للقطاع الخاص لتشغيل العمالة العراقية، مثل تخفيضات ضريبية أو دعم مالي للمشروعات التي توظف عددًا أكبر من المواطنين.

٤. **تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة** :دعم أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة المحليين من خلال تسهيلات في التمويل واللوائح الحكومية، مما يعزز من فرص العمل للعراقيين ويساهم في تقليل الاعتماد على العمالة الأجنبية.

٥. **مراقبة سوق العمل** :من المهم أن تقوم الحكومة بمراقبة مستمرة لسوق العمل لضمان أن العمالة الأجنبية لا تؤثر سلبًا على استقرار العمالة المحلية. يجب أن تكون هناك آليات لرصد وتحليل البيانات المتعلقة بالعمالة الوافدة بشكل دوري.

٦. **التعاون مع المنظمات الدولية** :تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية لتطوير سياسات العمل وتحسين الظروف الاجتماعية للعمالة الأجنبية، بما يضمن حقوقهم في العمل دون التأثير السلبي على الاقتصاد المحلي.

٧. **تطوير البنية التحتية** :تحسين بيئة العمل في العراق، مثل توفير مسكن وظروف عمل لائقة، مما قد يقلل من الاعتماد على العمالة الأجنبية في بعض القطاعات.

المصادر :

[1] رندا طلال حسن ، دور العمالة الاجنبية في ارتفاع مؤشر الفقر في الدول النامية – العراق انموذجاً ، مجلة كلية الامام الكاظم (ع) ، المجلد ٨ ، العدد ١ ، ٢٠٢٤ ، ص ١٢٣.

[٢] ريام لزام عبد ، علي احسان ارحيم ، التنظيم القانوني لمكاتب العمال الاجانب في القانون العراقي ، المجلة القانونية ، المجلد ١٩ ، العدد ٦ ، ٢٠٢٤ ، ص ٣٥٧٠ .

[٣] نجوان محمد راضي وعماد جبار عباس و فلاح ساهي خلف ، إصلاح قواعد قانون الإقامة العراقي وانعكاسه على العمالة الوافدة ، مجلة جامعة تكريت للحقوق ، المجلد ٨ ، العدد ١ ، ٢٠٢٤ ، ٤٤٠.

[٤] أسيل عمر مسلم الخالد ، التنظيم القانوني للعمالة الوافدة إلى العراق (دراسة مقارنة) ، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية ، المجلد ٩ ، العدد ٣ ، ٢٠١٧ ، ص ٢٧٥.

[٥] كرار حيدر ، أثر العمالة الأجنبية غير الشرعية على العراق ، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ، ٢٠٢٤ ، متاح على الرابط الالكتروني الاتي : https://www.alnahrain.iq/post/1195

[٦] المادة (٣) الفصل الثاني ، قانون إقامة الأجانب رقم (٧٦) لسنة ٢٠١٧ ، جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٤٤٦٦ ، ٢٣/ ١٠ /٢٠١٧ ، ص ٣-٤.

[٧] المادة (٤) الفصل الثاني ، قانون إقامة الأجانب رقم (٧٦) لسنة ٢٠١٧ ، جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٤٤٦٦ ، ٢٣/ ١٠ /٢٠١٧ ، ص ٤.

[٨]المادة (١) ، قانون جوازات السفر العراقي رقم (٣٢) اسنة ٢٠١٥ ، جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٤٣٨١ ، ٢١/ ٩ /٢٠١٥ ، ص ١.

[٩] شفق نيوز ، شركات العمالة الأجنبية تعمق أزمة البطالة في العراق (صور) ، ٢٤ / ١ / ٢٠٢٥ ، متاح على الرابط الالكتروني الاتي : https://n9.cl/11x39

[١٠] السومرية نيوز ، كم عدد العمالة الأجنبية المرخصة في العراق؟ ، ٢٨ / ١١ / ٢٠٢٤ ، متاح على الرابط الاتي : https://n9.cl/txj5ui